

«أل» بمعنى «الذي والتي» لمذكر ومفرد وفروعها كـ «مَنْ وما» ولا توصل إلاّ باسم فاعل أو مفعول، وضرورةً بالجملة. و«أَيّ» كـ «أل»، وبعضهم أنثَ وثنى وجمَعَ سلامةً. و«ذو» طيِّءٌ لمذكر مفرد، وقد يُعرب، وفي [٧ظ] فرعيه كذلك، أو كـ «ذي» بمعنى صاحب. و«ذاتٌ» لمؤنث وتثنى ذواتا وذواتي، وتجمع ذواتٌ بضم التاء مطلقاً، و«الألى» لجمع مطلقاً. و«ذا» بمعنى «الذي والتي» مع «ما أو مَنْ» الاستفهاميتين. ويوصل الاسمِيّ بظرفٍ أو مجرورٍ تامّين، وجملةٌ خبريةٌ لا تعجبيةٌ فيها ضميره، ويجوز حذفه: مرفوعاً، ويشترط فيه الابتداء، وعدم عطفه، وصلاح ما بعده صلةً، وطول الصلة في غير «أَيّ» إلاّ شاذاً، والأصحُّ منعُ حذفه وقد عَطِفَ عليه. ومنصوباً بشرط اتصاله، وتعيّنه للربط، ونصبه بفعل تام، وقد يحذف في صلة «أل» إن لم يُلِيس. ومجروراً بإضافةٍ إن نَصَبَ معنى، ومجرّفٍ إن جرَّ الموصول، أو المضاف إليه، واتحد متعلّقه، ولا تُقَدِّمُ صلةٌ ولا بعضها على موصول. ولا يُتَّبَعُ، ولا يستثنى منه، ولا يُخْبَرُ [٨ و] عنه إلاّ بعد تمامها، ولا يُفْصَلُ بينها ولا بين أبعاضها بأجنبيّ، ويجوز بالاعتراض. وما صلح لفظه لواحد مذكر وفروعه جاز الحمل عليه وعلى معناه. «والذي» وفروعه إن وقع بعد ضمير حاضر جاز على لفظه فيعود غائباً، وعلى معناه فيطابق الضمير، وفي جميع ما ذكر يجوز البعض على المعنى، والبعض على اللفظ، والابتداء عليه أولى. فإن أدّى الحمل عليه إلى إيقاع وصفٍ خاصٍ بمذكر على مؤنث مما لم يفصل بينهما بتاء، أو الحملانِ إلى ذلك، أو إلى عكسه، أو إلى مخالفةٍ مُخْبِرٍ عنه لخبره الفعلِ لم يَجْزُ.